

## الفقه على المذاهب الأربعة

- أما حكم الماء الطهور فهو ينقسم إلى قسمين : أحدهما : الأثر الذي رتبته الشارع عليه وهو أنه يرفع للحدث الأصغر والأكبر فيصح .
- الوضوء به والاعتسال من الجنابة والحيض وتزال به النجاسة المحسة .
- وغيرها وتؤدي به الفرائض والمندوبات وسائر القرب كغسل الجمعة .
- والعيدين وغير ذلك من العبادات وكذا يجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثياب وبدن وسقي زرع ونحو ذلك . ثانيهما : حكم استعماله والمراد به ما يوصف به استعماله من وجوب وحرمة . وهو من هذه الجهة تعتريه الأحكام الخمسة وهي : الوجوب . والحرمة . والندب . والإباحة . والكراهة والمراد بالندب ما يشمل السنة وذلك لأن المندوب والمسنون شيء واحد " عند بعض الأئمة " ومختلفان " عند البعض الآخر " كما سيأتي في مندوبات الوضوء فأما ما يجب فيه استعمال الماء فهو أداء فرض يتوقف على الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر . كالصلاة ويكون الوجوب موسعا إذا اتسع الوقت ومضيقا إن ضاق . وأما ما يحرم فيه استعمال الماء فأمر : منها أن يكون الماء مملوكا للغير . ولم يأذن في استعماله ومنها أن يكون مسبلا للشرب فالماء الموجود في الأسبلة لخصوص الشرب يحرم الوضوء منه ومنها أن يترتب على استعمال الماء ضرر كما إذا كان الوضوء أو الغسل بالماء يحدث عند الشخص مرضا أو زيادته كما يأتي في مباحث التيمم وكذا إذا كان الماء شديد الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر باستعماله ومنها أن يترتب على استعمال الماء عطش حيوان لا يجوز إتلافه شرعا فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الماء فيها وضوءا أو غسلا فإذا توضع شخص من سبيل أعد ماؤه للشرب . أو توضع من ماء يحتاج إليه لشرب حيوان لا يصح إتلافه . أو توضع وهو مريض مرضا يزيد بالوضوء فإنه يحرم عليه ذلك ولكن هذا الوضوء يكون صحيحا تصح الصلاة به وأما ما يندب فيه استعمال الماء فهو الوضوء على الوضوء وغسل ( الشافعية : زادوا شرطا ثالثا في كراهة استعمال الماء المسخن في الشمس وهو أن تعلق الماء زهومة " دسم " فإذا لم توجد هذه الزهومة فلا كراهة ومذهب

الشافعية ظاهر في العلة التي ذكرناها .

- . الحنابلة قالوا : لا كراهة في استعمال الماء المسخن بالشمس على أي .
- . ( حال ) يوم الجمعة وأما ما يباح فيه استعمال الماء فهو الأمور المباحة .
- . من شرب وعجن وغير ذلك وأما ما يكره فيه استعمال الماء فأمر : .
- . منها أن يكون الماء شديد الحرارة أو البرودة شدة لا تضر البدن . وعلّة .
- . الكراهة أنه في هذه الحالة يصرف المتوضئ عن الخشوع □ ويجعله .
- . مشغولا بألم الحر والبرد وربما أسرع في الوضوء أو الغسل فلم يؤدهما .
- . على الوجه المطلوب ومنها الماء المسخن بالشمس فإنه يكره استعماله .
- . في الوضوء والغسل بشرطين : الشرط الأول : أن يكون موضوعا في .
- . إناء من ذهب أو فضة فإنه إذا سخن بالشمس لا يكره الوضوء منه .
- . الشرط الثاني : أن يكون ذلك في بلد حار فإذا وضع الماء المطلق في .
- . إناء من نحاس " حلة أو دست " ووضع في الشمس حتى سخن فإنه يكره .
- . الوضوء منه والاعتسال به كما يكره غسل ثوب به ووضعه على البدن .
- . مباشرة وهو رطب وقد علل بعضهم الكراهة بأن استعماله على هذا .
- . الوجه صار بالبدن وهي عليّة غير ظاهرة لأن الضرر إذا تحقق كان .
- . استعماله حراما لا مكروها والواقع الضرر لا يظهر إلا إذا كان بالإناء .
- . صدأ واستعمل من الداخل وعلل بعضهم الكراهة بأن هذا الماء توجد فيه .
- . زهومة تستلزم التنفير منه فمتى وجد غيره كره استعماله وإلا فلا .
- . كراهة وكذا سائر المياه المكروهة فإن كراهتها إذا لم يوجد غيرها .
- . هذا وقد ذكر الفقهاء مكروهات أخرى في المياه فيها تفصيل المذاهب .
- . المالكية : زادوا في مكروهات المياه أمورا ثلاثة : الأمر الأول : الماء .
- . الذي خالطته نجاسة وإنما يكره بشروط خمسة : .
- . الشرط الأول : أن لا تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة : الطعم . أو اللون .
- . أو الرائحة فإن غيرت وصفا من أوصافه المذكورة فإنه لا يصح .
- . استعمال مطلقا .
- . الشرط الثاني : أن لا يكون جاريا فإن كان جاريا وحلت به نجاسة فإنها .
- . لا تنجسه ولكن يكره استعماله .
- . الشرط الثالث : أن لا تكون له مادة تزيد فيه كماء البئر فإنه وإن لم يكن .
- . جاريا ولكن نظرا لكونه يزيد وينقص من غير أن يضاف إليه ماء من .
- . خارجه فإنه لا ينجس بوقوع نجاسة فيه .

- الشرط الرابع : أن تكون النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة فأكثر أما إن .  
كانت أقل من ذلك فإنها لا تضر فلا يكره استعمال الماء الذي حلت به .  
الشرط الخامس : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه وإلا فلا كراهة .  
الأمر الثاني من مكروهات المياه : الماء المستعمل في شيء متوقف على .  
ماء طهور وذلك كالماء المستعمل في الوضوء فإذا توضأ شخص بماء .  
ثم نزل من على أعضائه بعد استعماله فإنه يكره له أن يتوضأ به ثانياً .  
وإنما يكره بشروط : .  
الأول : أن يكون الماء قليلاً فإذا توضأ من ماء كثير واختلط به الماء .  
المنفصل من أعضاء وضوئه فإنه لا يضر .  
الثاني : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه وإلا فلا كراهة .  
الثالث : أن يستعمله في وضوء واجب فإذا استعمله في وضوء مندوب .  
كالوضوء للنوم أو نحوه مما يأتي فإنه لا يكره .  
وقد علل المالكية كراهة الوضوء من الماء المستعمل : بأن بعض الأئمة .  
قال بعدم صحة الوضوء من الماء المستعمل فمراعاة فهذا الخلاف قالوا .  
بالكراهة وأيضاً فإنه ثبت لديهم أن السلف لم يستعملوه فدل ذلك عندهم .  
على كراهته .  
الأمر الثالث من مكروهات المياه : الماء الذي ولغ فيه كلب ولو مرارا .  
فإذا شرب الكلب من ماء قليل فإنه يكره استعماله ومثله الماء الذي .  
شرب منه شخص اعتاد شرب المسكر أو غسل فيه عضواً من أعضائه .  
وإنما يكره الوضوء من الماء الذي شرب منه شارب المسكر بشروط : .  
أحدهما : أن يكون الماء قليلاً فإن كان كثيراً فلا كراهة وسيأتي بيان .  
القليل والكثير .  
ثانيها : أن يجد ماء غيره . ثالثها : أن يشك في طهارة فمه أو عضوه الذي .  
غسله فيه أما إذا كان على فمه نجاسة محققة فإن غيرت أحد أوصافه .  
الماء الماء فإنه لا يصح الوضوء منه لأنه يصير نجساً وإن لم تغير أحد .  
أوصافه كان استعماله مكروهاً فقط ومن ذلك أيضاً الماء الذي شرب منه .  
حيوان لا يتوقى النجاسة كالطير والسبع والدجاج إلا أن يصعب .  
الاحتراز منه كالهرة . والفأرة فإنه لا يكره استعماله في هذه الحالة .  
للمشقة والحر .  
الحنفية قالوا : يزداد على ما ذكر في مكروهات المياه ثلاثة أمور : الأمر .

الأول : الماء الذي شرب منه شارب الخمر كأن وضع الكوز الذي فيه .  
الماء أو القلة على فمه وشرب منه بعد أن شرب الخمر وإنما يكره .  
الوضوء من ذلك الماء بشرط واحد وهو : أن يشرب منه بعد زمن يتردد .  
فيه لعابه الذي خالطه الخمر كأن يشرب الخمر ثم يبتلعه أو يبصقه ثم .  
يشرب من الإناء الذي فيه الماء أما إذا شرب باقي الخمر وبقي في فمه .  
ولم يبتلعه أو يبصقه ثم شرب من كوز أو قلة فيها ماء فإن الماء الذي .  
بها ينجس ولا يصح استعماله .

الأمر الثاني : الماء الذي شربت منه سباع الطير كالحداة . والغراب وما .  
في حكمهما كالدجاجة غير المحبوسة وقد علل الحنفية كراهة ذلك .  
بجواز أن تكون قد مست نجاسة بمنقارها وهذا بخلاف سؤر سباع البهائم .  
ونحوها من كل ما لا يؤكل لحمه فإنه نجس لاختلاطه بلعابه النجس .  
ومثل سؤر ما لا يؤكل لحمه عرقه فإذا خالط عرق الضبع أو السبع ثوبا .  
أو نزل في ماء قليل فإنه ينجسه .

الأمر الثالث : سؤر الهرة الأهلية فإذا شربت الهرة الأهلية من ماء قليل .  
فإنه يكره استعماله لأنها لا تتحاشى النجاسة وإنها كان سؤرها مكروها .  
ولم يكن نجسا مع أنهما مما لا يجوز أكله لأن النبي صلى الله عليه .  
وسلم نص على عدم نجاستها فقد قال : " إنها ليست نجسة إنها من .  
الطوافين عليكم والطوافات " وظاهر أ هذه رخصة .

هذا وأما سؤر البغل والحمار فهو مشكوك في طهوريته بمعنى أنه .  
ظاهر بلا كلام فلو شرب الحمار أو البغل من ماء قليل فإنه يصح .  
استعماله في الأمور العادية من غسل وشرب ونحو ذلك بلا كراهة وأما .  
طهوريته . أي صلاحيته للتوضيء أو الاغتسال منه فإنه مشكوك فيه .  
فيمس استعماله في الغسل والوضوء إن لم يوجد غيره بلا كراهة أيضا .  
أما إن وجد غيره فإنه يصح استعماله فيهما أيضا ولكن الأحوط أن .  
يتوضأ أو يغتسل من غيره .

الشافعية : زادوا على ما ذكر في مكروهات المياه المتغير بمجاورة .  
المتصل به سواء كان ذلك المجاور جامدا أو مائعا فمثال المجاور .  
الجامد : الدهن فإذا وضع بجوار الماء دهن جامد فتغير الماء بسبب ذلك .  
فإنه يكره استعماله ومثال المجاور المائع : ماء الورد ونحوه فإذا وضع .  
بجوار الماء شيء مائع وتغير به فإنه يكره استعماله ويشترط للكراهة .

أن لا يسلب عنه اسم الماء وأما إذا غلبت رائحة الورد عليه أو تجمد .  
بواسطة الدهن الذي جاوره . بحيث خرج عن رفته وسيلانه ولم يكن .  
ماء فإنه لا يصح استعماله في الوضوء أو الغسل .  
الحنابلة قالوا : يزدا على ما ذكر في المياه المكروهة سبعة أمور : أحدها : .  
الماء الذي يغلب على الظن تنجسه فإنه يكره استعمال في هذه الحالة .  
ثانيها : الماء المسخن بشيء نجس سواء استعمل في حال سخونته أولا .  
ثالثها : الماء المستعمل في طهارة غير واجبة كالوضوء المندوب فإنه .  
يكره أن يتضوا به . ثانيا رابعها : الماء الذي تغيرت أوصافه بملح منعقد .  
من الماء خامسها : ماء بئر في أرض مغصوبة أو حفرت غصبا ولو .  
في أرض مملوكة كأن أرغم الناس على حفرها مجانا ومثلها ما إذا .  
حفرت بأجرة مغصوبة فإنه يكره الوضوء منها في كل هذه الأحوال .  
سادسها : ماء بئر بمقبرة سابعها الماء المسخن بوقود مغصوب فإنه .  
يكره استعماله